S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3238
16 June 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الأربعاء، ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١٩/٠٠

الرئيس:	السيد ياني‍يز بارنويفو	(اسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	باكستان	السيد خان
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد بدري
	الرأس الأخضر	السيد بربوسا
	الصين	السيد شين جيان
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد فونسيكا
	المغرب	السيد بلوكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد اوبراين
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ووكر
	اليابان	السيد مارو‍ياما

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: chief of the official records editing section, office of conference services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة ٧ حزيران،يونيه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة (S/25958)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جزر البهاما وكندا وهايتي يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة اعتزم، بعد موافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لونغشامب (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد مولتري (جزر البهاما) والسيدة فريشيت (كندا) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/25958، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لهايتي لدى الأمم المتحدة.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/25957، التي تتضمن نص مشروع قرار تقدمت به فرنسا وفنزويلا والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/25942، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة.

المتكلمة الأولى في قائمتي ممثلة كندا. وادعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهانئ وفدي على انتخابكم لرئاسة المجلس في شهر حزيران/يونيه. إنني متأكدة من أنكم ستضلعون بهذه المسؤوليات الجسيمة بامتياز كبير. وأود أيضا أن أهنئ وأشكر الممثل الدائم للاتحاد الروسي الذي يتفق الجميع على انه ترأس المجلس في الشهر الماضي بكفاءة استثنائية.

لقد طلبت كندا التكلم في هذه المناقشة لكي تعرب عن تأييدها القوي لمشروع القرار الذي يستعد المجلس لاعتماده.

(تكلمت بالفرنسية)

لقد واجه الانقلاب الذي أطاح بالقوة بحكومة الرئيس جان - برتران اريستيد المنتخبة ديمقراطيا إدانة عالمية من قبل المجتمع الدولي. ويطالب القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، والقرارات التي تلت ذلك، بإعادة إقرار النظام الدستوري في هايتي وعودة الرئيس اريستيد.

إن حكومة كندا ما فتئت، منذ نشوب الأزمة قبل أكثر من ١٨ شهرا، تعتبر عودة الديمقراطية إلى هايتي مسألة ذات أولوية. ونحن نعتقد أن مشروع القرار المعروض على المجلس خطوة حاسمة صوب تحقيق هدفنا المشترك.

ومنذ البداية، بدا جليا لنا أن الرد الحاسم الذي لا لبس فيه من جانب المجتمع الدولي هو وحده الذي يمكن أن يهيئ الظروف اللازمة لعودة الديمقراطية إلى هايتي. وقد أيدت كندا بدون تحفظ المبادرة التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية ليس فقط لإدانة تعطيل العملية الديمقراطية بل أيضا لتنفيذ تدابير ملموسة تستهدف استئناف تلك العملية.

وقد أبدت منظمة الدول الأمريكية صبرا وتصميما ولم يثنها عن هدفها تصلب النظام اللاشرعي. ولكن لا بد من الاعتراف بأن هناك حدودا للأدوات المتاحة لمنظمة الدول الأمريكية. وان الحضر الذي فرضته تلك المنظمة على التجارة مع هايتي ليس ملزما على البلدان غير الأعضاء في المنظمة مما يقلل من أثره ويسمح بالتالي للنظام اللاشرعي في بورت أو برنس أن يتمسك بالسلطة. ومنظمة الدول الأمريكية، إذ تعترف بهذا الواقع، وجدت من الضروري التماس دعم الأمم المتحدة.

تؤيد كندا بقوة الجهود التي بذلها سعادة السيد دانتي كابوتو، المبعوث الخاص لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في الأشهر الستة الماضية للتوصل إلى تسوية تفاوضية. ونحيي الشجاعة والصبر والمهارة التي أدى بها ولايته. بيد أن العملية التفاوضية التي قام بها السيد كابوتو رفضتها سلطات الأمر الواقع والقيادة العسكرية في هايتي برفضها الموافقة على عناصر رئيسية من إطاره المقترح للتسوية.

وإننا نشترك في تحمل المسؤولية عن تهيئة الظروف اللازمة لنجاح بعثة الوساطة التي يقوم بها السيد كابوتو نيابة عن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية. وإننا، إذ ندعم فرض جزاءات محدودة في مشروع القرار تهدف إلى النهوض بالعملية التفاوضية. إنما نبعث برسالة واضحة.

إن القمع سائد في هايتي، وحقوق الإنسان الأساسية تنتهك بصورة منتظمة. والحالة غير مستقرة حيث لا يمارس فيها الخيار السياسي إلا في العمل الخطر المتمثل في اللجوء إلى بلدان أخرى. ولا بد أن نتذكر أنه لم يفر أي هايتي عبر البحار بعد انتخاب الرئيس اريستيد، في حين أن ما يقارب ٤٠ ألف نسمة فروا من البلد بعد الانقلاب.

إن الحالة في هايتي تشكل خطرا بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة وان جيران هايتي يتعرضون يوميا للآثار المترتبة على ذلك.

لهذه الأسباب، تعتبر حكومة كندا أن من الضروري والمشروع أن يستجيب المجلس لنداء الرئيس اريستيد الذي يمثل السلطة الشرعية الوحيدة لأمة هايتي فيفرض حظرا على توريد إمدادات النفط بغية وضع حد سريع للحالة المأساوية المتفجرة. وليست هناك طريقة أخرى لوضع حد للنظام اللاشرعي. واولئك الذين يمسكون بزمام السلطة في هايتي لن يدركوا أنه لا يوجد سبيل آخر سوى الحل التفاوضي الذي عرض عليهم إلا إذا أبدى المجتمع الدولي برمته عزمه وتصميمه على ذلك.

إن العناصر الرئيسية لمشروع القرار هذا - أي حظر توريد النفط ومنتجات النفط والأسلحة والذخائر وتجميد أصول دولة هايتي - مشمولة بالفعل في الحظر الذي وافقت عليه في وقت سابق منظمة الدول الأمريكية. وعلى هذا الأساس، ما فتئت كندا تنفذها منذ فترة من الوقت، ونحن نتطلع إلى تأييد المجتمع الدولي برمته.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثلة كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروف عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار (S/25957) للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون : الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٨٤١ (١٩٩٣).

طلب أعضاء المجلس مني أن أقول أن اعتماد هذا القرار تبرره الحالة الاستثنائية الفريدة السائدة في هايتي، وينبغي ألا يعتبر سابقة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): منذ الانقلاب الذي حمل الرئيس اريستيد المنتخب شرعيا على مغادرة بلده، وفرنسا تتابع باهتمام خاص الأحداث السياسية المأساوية التي جرت في هايتي.

وقد أيدت فرنسا، بأمل أن تقبل سلطات الأمر الواقع العودة إلى الشرعية، الجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من أجل التوصل إلى حل مشرف يسمح لهايتي بالعودة الكاملة إلى صفوف المجتمع الدولي.

ولابد أن نلاحظ هنا أن المقترحات المعقولة التي قدمها السيد كابوتو لحل الأزمة في هايتي لم تجد آذانا صاغية لدى حكومة الأمر الواقع التي عارضت طوال ٢٠ شهرا أية تسوية جادة لمسألة هايتي.

هذه هي الحالة التي تتسم بعرقلة تامة المعروضة على مجلس الأمن للنظر فيها. ويأمل وفدي أن يؤدي اعتماد الجزاءات ضد هايتي إلى حمل القائمين بالانقلاب عما قريب على الجلوس على مائدة المفاوضات بغية إعادة النظام الدستوري إلى هايتي. كما نأمل ألا يضطر المجلس إلى تشديد هذه التدابير في حالة عدم التوصل، مرة أخرى، إلى نتائج ملموسة في المحادثات التي يرجو ممثل الأمين العام مواصلتها مع الأطراف المعنية.

السيد أريا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، استقبل مجلس الأمن في هذه القاعة رئيس جمهورية هايتي السيد جان برتران اريستيد الذي كانت حكومته الدستورية قد أطاح بها انقلاب عسكري. وكان السيد اريستيد في ذلك الحين يواجه خطر فقدان حياته. وعلى الرغم من تلك الظروف، لا يمكن لأحد أن ينسى بيانه في هذا المجلس. وكان وفد فنزويلا يجلس بجانب قاعة مجلس الأمن. وقد ألقى كلمته بنبرة كانت تنم عن تصميم على استعادة السلم بالطرق السلمية. وأود أن أذكر هنا بعض المقاطع من تلك الكلمة:

"إنه الشعب الذي استطاع باستخدام الوسائل السلمية الاحتجاج على الدكتاتورية والذي يقف منتظرا دعم المجتمع الدولي، وبهذا نستطيع سويا أن نبدي رغبتنا في العيش في ديمقراطية، ومن أجل الديمقراطية وضد الدكتاتورية.

"إنه نفس الشعب الذي يتوقع دعم المجلس لحقوق الإنسان (...)

"هل كنا منعزلين في هايتي؟ من الصعب تماما بالنسبة لنا أن نتعامل مع هذه الحالة المأساوية للغاية. لأن العقب العسكرية الحديدية على استعداد دائما لسحق الشعب الذي يجازف بحياته ويعمل سلميا من أجل سيادة الديمقراطية.

ثم قال الرئيس أريستيد :

"والمجلس إذ يقف معنا، فنحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن قارة أمريكا اللاتينية والأنتيل، والبحر الكاريبي وبقية العالم، سيقولون 'نعم'، للديمقراطية، و 'لا' للدكتاتورية العسكرية، 'نعم' للتضامن و 'لا' للعزلة.

"ويعرف المجلس تاريخ بلداننا ونود أن يمتد ذلك التاريخ أكثر وأكثر. إنه تاريخ منسوج بأعمال الكفاح من أجل السلم، تاريخ منسوج بأعمال الكفاح من أجل العدالة، تاريخ منسوج بأعمال الكفاح من أجل التضامن مع المجتمع الدولي".

واستطرد الرئيس أريستيد قائلا :

"وإذ أتكلم أمام المجلس، أرى أمام مخيلتي الشعب المحب للسلام الذي عرفته، وأعرف أنه يموت. كم فردا سيُقتل إذا لم توضع نهاية إلى الأبد لهذه المحاولة لقتل الديمقراطية؟" (S/PV.3011، ص ٧-٨)

وخلال الأشهر الصعبة العشرين التي مرت منذ أدلى الرئيس أريستيد بذلك الحديث، لم يتخل عن التزامه بالسلام. لقد تعاون باستمرار مع كل الجهود والمبادرات الخاصة بمنظمة الدول الأمريكية ومنظمتنا على حد سواء. وقد شجع هذا الموقف فريق الأمين العام من الدول الصديقة - كندا والولايات المتحدة وفرنسا - وبلدي أيضا لمواصلة تأييد العملية لإعادة الديمقراطية والاستقرار والسلم إلى هايتي.

إن المأساة الهايتية تهديد محتمل للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ويكفي المرء أن يتصور ما الذي تعنيه الزيادة الكبيرة لمئات الآلاف من الهايتيين الهاربين في فزع إلى بلدان أخرى. إن هذه المأساة ليست محصورة داخل حدود هايتي. لقد امتدت بالفعل وبشكل خطير إلى خارجها. إن الحالة في هايتي دون شك تهديد للسلم والأمن، وبخاصة في حوض الكاريبي، المنطقة التي ينتمي إليها بلدي. إنها ليست مسألة تدخل في الشؤون الداخلية لهايتي. وقد طلبت منا حكومة هايتي الشرعية الدستورية - حكومة جان برتراند أريستيد - أن نتصرف اليوم في مجلس الأمن.

عندما كانت بلادي تكافح من أجل استقلالها في أوائل القرن التاسع عشر، لم يجد محررنا سيمون بوليفار تأييدا لأعماله لكسب الاستقلال لفنزويلا وكولومبيا وبيرو واكوادور وبوليفيا إلا في جزيرة هايتي الصغيرة، حيث

حياه بكرم الرئيس الكسندر بيتيون، الذي شعر بالحاجة إلى التضامن إذا ما كان لأمم أمريكا الجنوبية أن تكسب حريتها وقدر هذه الحاجة تماما. وإننا نعترف بأن هذا الدين الذي ندين به لهايتي لم يرد، لكنه أيضا لا ينسى ولن نتخلى عنه.

ليس هناك سبب يجعل هايتي - أول بلد في قارتنا، بعد الولايات المتحدة، يحصل على الاستقلال والحرية - تجد زعماءها في المنفى وشعبها مضطرا إلى الهروب من انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مغتصبو الحكم الذين لا يعترفون بأبسط حقوق الإنسان الأساسية. في هايتي، اعتقدت الأمم المتحدة أنه كي تجعل الديمقراطية قابلة للتطبيق، يكفي إجراء عملية انتخابية. بطبيعة الحال، أنا لا أريد أن أقلل من أهمية تلك العملية، ولكني أود أن أؤكد أن المجتمع الدولي بدا وكأنه فقد اهتمامه بشعب هايتي بعد أن اتخذ الخطوة الابتدائية فقط في عملية دمقرطة وحرية طويلة. لقد فتحت الأمم المتحدة أفقا جديدا وبعدا جديدا في حياة الشعب بإجراء الانتخابات في هايتي، لكن جهودنا يجب ألا تفتر إلى أن تعود الصلاحيات الرسمية إلى السلطات الشرعية لذلك البلد - الذي تعرض لانتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان، وأغامر بالقول، والذي تعرض لذلك التمييز من جانب المجتمع الدولي - وإلى أن تصبح تلك السلطات الشرعية محل نفس الاهتمام والتأييد الذين أولتهما الأمم المتحدة في حالات شديدة أخرى في أماكن أخرى من العالم.

إن حالة حقوق الإنسان في هايتي آخذة في التدهور بشكل كبير. هناك أناس يختفون ويُقتلون. هناك قمع وقائي واضطهاد واعتقال عشوائي وتعذيب. لقد تلقى المقرر الخاص للأمم المتحدة، ولجنة دول أمريكا اللاتينية المعنية بحقوق الإنسان وهيئات حكومية دولية أخرى شكاوى لا حصر لها توثق بأمانة هذه الأنشطة. إن هذه الحقيقة المروعة القائمة في نصف الكرة الذي يخصنا على بُعد ثلاث ساعات فقط من نيويورك وواشنطن العاصمة يعاني منها الهايتيون الذين لا يطلبون سوى الحق في الحياة في حرية وديمقراطية.

إن الإجراءات المتخذة وفقا لقرار منظمة الدول الأمريكية بفرض حظر على توريد النفط والسلاح ليست كافية. إن أحكام الحظر لم تحترم لأنها غير ملزمة. والاجراء الذي قرر مجلس الأمن اليوم اتخاذه هو دون شك علامة على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية، هي في هذه الحالة منظمة الدول الأمريكية. إنها أيضا المرة الأولى التي يتخذ فيها مجلس الأمن قرارا بتطبيق الفصل السابع فيما يتصل ببلد في نصف الكرة الأمريكي.

وقد يكون من المناسب هنا أن نذكر بأن منظمة الدول الأمريكية حاولت، منذ بداية الأزمة في هايتي، أن تطبق تدابير ترمي إلى تحقيق تسوية تفاوضية. وليست هناك مبادرة، أو بعثة، أو اجتماع، أو إعلان لم يُقم به في إطار منظمة الدول الأمريكية. وبالتالي فإن ما بقي كان اللجوء إلى مجلس الأمن الذي نلتمس إليه اليوم لتعزيز قرار منظمة الدول الأمريكية الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في ماناغوا، والذي يؤكد الحاجة إلى قيام جميع الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة على حد سواء بتشديد الحظر. من الواضح أن الطريقة الوحيدة لتشديد الحظر هي جعله ملزما وعالميا. لكن هذا يتطلب إجراء من جانب مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد أننا لا نسعى إلى فرض الحظر كغاية في حد ذاته وإنما كوسيلة لإعطاء المبعوث الخاص للأمينين العامين للمنظمتين سلطة رادعة حتى تستمر المفاوضات وتحقق الهدف الذي نسعى إليه جميعا.

وبهذه المناسبة، يود وفد بلادي أن يعرب عن التقدير الخاص لجهود وتفاني الأمم المتحدة وكذلك بجهود وتفاني المبعوث الخاص السيد دانتي كابوتو من الأرجنتين، الذي أظهر تفانيا رائعا في هذه العملية.

أخيرا، أود أن أذكر أن وفدي البرازيل وفنزويلا تشاورا مع مجموعتهما الإقليمية ومع السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي "كاريكوم"، وأخذا في الاعتبار بشكل خاص تحفظاتهما الذي عملت على توسيع موقفنا وجعل القرار الذي اتخذناه اليوم أكثر تمثيلا. إنه يمثل دون شك محاولة تاريخية لاستعادة الديمقراطية التي تلتزم بها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت وفد بلادي مؤيدا القرار ٨٤١ (١٩٩٣) إيمانا منه بأن التدابير الالزامية الواردة في ذلك القرار تتفق والتوصيات التي أوصت بها منظمة الدول الأمريكية وبأن هذه التدابير الاستثنائية لمجلس الأمن يمليها التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان والناجم عن استمرار الوضع الراهن في هايتي.

إننا نقبل الرأي القائل بأن الاجراء الذي اتخذه المجلس إنما اتخذ في ظل ظروف استثنائية في هذه الحالة بالذات. ولذلك، فإن تصويت وفد بلادي على هذا القرار لا يؤثر على الموقف الذي قد نتخذه بشأن أي قرار يتخذه المجلس مستقبلا في حالة مشابهة.

إن وفد بلادي يؤيد بقوة الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، ومبعوثهما الخاص، والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للوصول إلى حل سياسي للأزمة في هايتي. ونحن نتوقع بشغف أن تتوج هذه الجهود بتسوية سلمية شاملة في هايتي وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي قبل الموعد النهائي المحدد، حتى تنتفي الحاجة إلى تطبيق الجزاءات.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة الخطيرة في هايتي، وهي عضو في أسرة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تصبح على نحو متزايد مصدرا لقلق جدي لدى البرازيل.

قبل ثلاث سنوات تقريبا قامت الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية بالاشراف على عملية انتخابية ناجحة أسفرت عن انتخاب الرئيس جان - برتران أرستيد وتنصيب حكومة هايتي الشرعية المنتخبة بصورة حرة وديمقراطية.

والبرازيل، على غرار الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، رحبت بذلك الانجاز الذي وعد ببزوغ عهد جديد في تاريخ هايتي، عهد من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية على أساس المشاركة الديمقراطية. لذلك شعرنا بخيبة أمل عميقة عندما وقع انقلاب في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ معرقلا العملية الديمقراطية على نحو مفاجئ وعنيف. وقد أدت هذه الأحداث التي تبعث على الأسى الى رد فعل شديد من المجتمع الدولي، خاصة من جانب منظمة الدول الأمريكية.

والواقع أن منظمة الدول الأمريكية استجابت للأزمة في هايتي على نحو فوري تقريبا، وقررت أن تتخذ تدابير عاجلة لكفالة إعادة الديمقراطية وحكومة الرئيس جان - برتران ارستيد الشرعية الى هايتي. أما سلسلة القرارات التي اتخذتها منظمة الدول الأمريكية فقد أضيفت اليها الجهود الحثيثة التي بذلها منذ بداية الأزمة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية السيد جواو كليمنت بوينا سواريز. والجهود التي بذلت على الصعيد الاقليمي لقيت فيما بعد دعما قيما من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك مشاركة قيمة مماثلة من الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي. إن تعيين السيد دانتي كابوتو مؤخرا ممثلا خاصا للأمينين العامين للمنظمتين أضاف اسهاما هاما في هذه العملية، وعمله البارع يشكل رصيدا لنا فيما نبذله من مسعى للتوصل الى حل سلمي للأزمة في هايتي.

وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة حتى الآن، لم يجر التوصل الى حل للأزمة. إن سلطات الأمر الواقع ترفض باستمرار القبول بضرورة ايجاد تسوية تقضي بإعادة تنصيب الحكومة الشرعية في هايتي. إن القرار الذي اتخذه وزراء الخارجية في منظمة الدول الأمريكية يوم ٦ حزيران/يونيه في ماناغوا أكد على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء فيها والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعزيز التدابير المتخذة لتشجيع سلطات الأمر الواقع على قبول حل فوري للحالة من خلال الاحترام الكامل للشرعية والديمقراطية.

إن القرار الذي اتخذ للتو يوضح أن الحالة في هايتي فريدة من نوعها واستثنائية. وهذا الطابع الفريد والاستثنائي يعود الى التقاء عوامل مختلفة، وبخاصة الطلب الذي تقدمت به الحكومة الشرعية لهايتي بأن يقوم مجلس الأمن بإضفاء الطابع الشمولي والالزامي على التدابير التي أوصت بها منظمة الدول الأمريكية. وثمة طابع هام آخر يضفي على الأزمة في هايتي الصفة الفريدة ألا وهو أن هناك تدبيرا سبق واتخذته بالفعل في هذا الاتجاه منظمة الدول الأمريكية والجمعية العامة، ويشكل التدبير السابق اطارا يبرر دراسة المسألة من جانب مجلس الأمن دراسة متأنية وكذلك تطبيق التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

والوفد البرازيلي، على مدى المشاورات التي أجريت، عمل على نحو وثيق مع مقدمي مشروع القرار لكي يؤيد اتخاذ الاجراءات الشديدة المطلوبة، وأيضا لكي يؤكد أن القرار يبين خصائص هذا الاطار الفريد الذي أشرت اليه.

وكان من الأهمية بمكان أيضا أن يأتي القرار كعنصر لتعزيز الجهود التعاونية المشتركة التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة في التعامل مع هذه المسألة ذات الأهمية البالغة.

ونحن نشكر مقدمي مشروع القرار على التحلي خلال جميع المشاورات بروح تعبر على أفضل وجه عن النهج المتعدد الأطراف حيال العلاقات الدولية، الأمر الذي مكن من التوصل الى قرار شديد المحتوى، ولا يتغاضى عن المسائل القانونية والسياسية الهامة المتصلة بالاجراءات المتخذة.

إن الغبطة والروح المتمدنة اللتين تحلى بهما شعب هايتي قبل ٢٠ شهرا لدى البدء بالعملية الديمقراطية التي بلغت الذروة بانتخاب الرئيس ارستيد انقطعتا تماما بقوة السلاح. والآن بما أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مطالبة بأن تكون طرفا في الجهود الرامية الى عكس هذه الحالة، تأمل الحكومة البرازيلية في أن تثمر هذه الجهود في نهاية المطاف بحيث تستطيع هايتي أن تعيد حكومتها الشرعية وأن تعاود الاندماج بالكامل في المجتمع الدولي.

لقد أيد وفد بلدي القرار ٨٤١ (١٩٩٣) آملا في ألا تكون هناك حاجة الى تطبيقه، وفي أن يجري اشعارنا بأن الحل الديمقراطي والسلمي تم التوصل اليه، وهو حل ما فتئ شعب هايتي يتوقعه منذ فترة طويلة.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المجلس تصرف توا بحزم ليؤكد مطلب المجتمع الدولي بالعودة الى الشرعية الديمقراطية في هايتي. وباتخاذنا الخطوة البالغة الأهمية المتمثلة في فرض جزاءات الزامية، فإننا نبعث برسالة واضحة ومدوية.

لقد آن الأوان للأطراف في هايتي كي تدخل في مفاوضات صادقة وجدية.

وآن الأوان للأطراف في هايتي أن تغلب مصالح بلدها وأن تتحمل المسؤولية عن ايجاد تسوية دائمة لهذه الأزمة.

وآن الأوان لوضع حد لمعاناة الشعب في هايتي.

وآن الأوان لعودة الرئيس أرستيد والديمقراطية الى هذه الأرض التي طال أمد معاناتها.

إننا نعلم أن الجزاءات وحدها ليست حلا للمأساة الهايتية، بل إن الجزاءات الصارمة التي اعتمدت اليوم تمثل خطوة أخرى من جانب المجتمع الدولي لممارسة الضغط على الذين يعرقلون الحل. وفي التحليل النهائي، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يحل الأزمة في هايتي. فالهايتيون هم وحدهم الذين يستطيعون ذلك.

إن العملية التفاوضية التي يقودها دانتي كابوتو المبعوث الخاص للأمينين العامين للأمم المتحدة ولمنظمة الدول الأمريكية تمثل فرصة تاريخية للأطراف الهايتية لتوفير مستقبل آمن وديمقراطي.

إننا ندعو جميع الأطراف لاغتنام هذه الفرصة الآن.

ونهيب بجميع الأطراف أن تتفاوض جديا من أجل ايجاد تسوية، وأن تتخذ القرارات الصعبة التي تقتضيها القيادة.

ونهيب بجميع الأطراف أن تتحمل المسؤولية الآن عن وضع حد لهذه المأساة.

إن هايتي تقف عند منعطف هام. والمجتمع الدولي، بعمله اليوم، يبدي التزامه بإيجاد حل للمعاناة القائمة في هايتي. والهايتيون في مراكز القيادة يجب عليهم الآن أن يقوموا بدورهم. ونحن نتطلع اليهم لإبداء روح الوطنية والحنكة السياسية التي تحتاجها بلادهم.

السيد شين جيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الوفد الصيني يشعر ببالغ القلق إزاء الوضع الراهن في هايتي. إن الأمين العام وممثله الخاص وكذلك منظمة الدول الأمريكية بذلوا جميعا جهودا دؤوبة التماسا لحل سياسي للأزمة الهايتية. ونحن نأمل في أن تيسر هذه الجهود تسوية المسألة الهايتية، بحيث تساهم في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

إن الأزمة في هايتي هي بصورة أساسية مسألة تندرج ضمن الشؤون الداخلية لهذا البلد، ولذا ينبغي أن يعالجها الشعب الهايتي بنفسه. في غضون ذلك، تناهى الى انتباهنا أن الأزمة الهايتية اكتست بعدا جديدا مع التطورات الأخيرة. وفي ظل هذه التطورات، فإن الممثل الدائم لهايتي، الذي يعمل في اطار الاجراءات ذات الصلة التي اتخذتها في السابق منظمة الدول الأمريكية والجمعية العامة للأمم المتحدة، طلب من مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عاجلة للتصدي للأزمة في هايتي، وعممت رسالته بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

وكما أفرزت التطورات فعلا في هايتي، أو ستفرز، من آثار ضارة، فإن منظمة الدول الأمريكية وبلدانا من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد تقدمت بطلبات مماثلة الى مجلس الأمن بغية دعم الجهود التي تبذلها المنظمة الإقليمية. وقد أوضح القرار أيضا بجلاء أن المجلس، لدى معالجته الأزمة الهايتية، سيبدي اهتمامه بوجهات نظر المنظمة الإقليمية ذات الصلة والبلدان في المنطقة ويحترمها وأن أي اجراء يتخذه المجلس ينبغي أن يكون مكملا وداعما للاجراءات التي تتخذها المنظمة الاقليمية ذات الصلة.

إن الغرض الأساسي للقرار هو إيجاد حل سياسي مبكر للأزمة في هايتي. وقد أحطنا علما، على وجه الخصوص، ببيان رئيس مجلس الأمن الذي يفيد بأن اتخاذ هذا القرار والتدابير المتوخاة فيه لا يبررها سوى كونها نتيجة للحالة الفريدة والاستثنائية في هايتي، ومن ثم لا يجوز النظر إليها على أنها تشكل سابقة للمستقبل. وعلى أساس هذه الاعتبارات صوت الوفد الصيني مؤيدا القرار المتخذ توا.

والوفد الصيني، انطلاقا من موقفه الثابت، لا يحبذ أن يعالج مجلس الأمن أمورا تعد أساسا من الشؤون الداخلية لدولة عضو. كما أنه لا يقر لجوء المجلس بلا روية إلى تدابير إلزامية كالجزاءات. ونود أن نوضح أن التصويت الإيجابي للوفد الصيني منذ لحظات لا يعني أي تغيير في ذلك الموقف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لم يبق على قائمتي متكلمون آخرون. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠